اثر الاقليات على الاستقرار السياسي في سوريا

م.م. حسن خزعل مهدي كبه
كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أقليات سوريا على استقرارها السياسي، وذلك من خلال بيان كيفية توزيع الأقليات في سوريا، والتعرف على الإشكاليات الموضوعية والإجرائية التي تعاني منها، وتوضيح طبيعة العلاقة بين النظام السياسي السوري وبين الأقليات المتنوعة في سوريا، ولتحقيق هذه الأهداف، أستعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة دراسة الحالة، ومنهج تحليل النظم، والاقتراب البنائي الوظيفي، وقد توصلت الدراسة إلى أن للأقليات دوراً بارزاً في زعزعة الاستقرار السياسي، حيث إن نمط انتقال السلطة القائم على الانقلابات والتدخلات العسكرية يهمش فئات المجتمع بشكلٍ عام، والأقليات بشكلٍ خاص، والنظام السياسي العاجز عن حماية المجتمع وسيادة الدولة يساهم في زيادة الخوف لدى الأقليات وانعدام شعور الأمن لديهم في ظل انعدام التعددية السياسية داخل المجتمع، ومحدودية التغيير في المناصب السياسية ستؤدي إلى بقاء النخبة الحاكمة في السلطة ولن يتم منح الأقليات أية حقوق للمشاركة السياسية، وهذا النوع من الأنظمة السياسية يكون فاقدا لشرعيته

السياسية وتكون الانتماءات فيه ضيقة ومناطقية، مما يؤجج الصراعات الداخلية وقد يزداد الأمر سوءاً وتنشب الحروب الأهلية، وتزداد معدلات الهجرة القسرية، مما يساهم في التدخل الأجنبي بدعوى حماية الأقليات، كما توصلت الدراسة إلى أن النظام السياسي في سوريا قد فشل في إدارة التنوع، ونظر إلى الأقليات بعين الريبة، وتبادلت الأقليات مشاعر الخوف من اضطهاد النظام السياسي لها، حيث إن قيام النظام السوري على أساس الانقلابات العسكرية، قد منع من الامتثال إلى تداول السلطة بشكلٍ سلمي، كما أنه قد حرم من تمثيل مختلف القوى السياسية والاجتماعية المكونة للمجتمع من الوصول إلى مراكز القرار السياسي، ونتيجةً للممارسات السلبية ضد الأقليات وعدم دمجهم في بودقة المواطنة في سوريا، قامت كل أقلية بالاكتفاء على نفسها والاحتماء بقوميتها أو طائفتها أو دينها، مما ساهم في تعميق الشرخ الاجتماعي، وزاد من معدلات العنف السياسي على أساس طائفي، وفي ظل النتائج التي تم التوصل إليها، تمت التوصية بمنح الأقليات مجالاً أوسع من الحرية للتعبير عن الرأي؛ تجنباً لحالة التهميش والإقصاء، والضغط الدولي على النظام السوري لأخذ ضمانات تتعلق بالالتزام أمام المجتمع الدولي بالتعددية وحماية الأقليات.

الكلمات المفتاحية: الأقليات ، الاستقرار السياسي، سوريا.

Abstract

The main objective of this study is to know the impact of minorities on the stability of the political system in Syria. One of the most important points that we aim to reach is an explanation of how minorities are distributed in Syria, then clarifying the nature of the relationship between the Syrian regime on the one hand and the various minorities in Syria on the other hand, and also identifying the problems facing these minorities. We have adopted more than one method in this research, such as the descriptive analytical method, the systems analysis method, and the functional structural approach. We have reached important results, including that minorities have a prominent role in

destabilizing the political stability of the regime in Syria, especially since the transfer of power in this country is based on military coups that marginalize groups of the people in general and minorities in particular. And because the political system is unable to maintain the sovereignty of the state and protect society, this will lead to the lack of a sense of security for minorities in the absence of political pluralism within society and the failure to grant minorities any rights to participate in the management of power, which leads to more conflicts, civil wars and forced migration, which gives a justification for foreign intervention under the pretext of protecting minorities.
Keywords: minorities, political stability, Syria.

مقدمة

يُعد موضوع الأقليات من الموضوعات التي تتداخل فيها حقول علمية مختلفة مثل السياسة، وعلم الاجتماع، والتاريخ، وعلم الوراثة، كما أن هذا الموضوع يخفي بداخله صراعات طبقية واجتماعية واقتصادية تظهر كحروب أهلية، أو صراعات طائفية وعرقية وإثنية.

تُعرّف الأقلية على أنها أي مجموعة من الأفراد الذين يعتقدون بأنهم يتلقون معاملة غير متساوية مقارنةً بباقي المواطنين بسبب عوامل عرقية أو ثقافية أو لغوية أو اجتماعية أو دينية.

وعلى الرغم من وجود عدة أقليات عرقية إثنية أو دينية أو لغوية في كافة دول العالم، إلا أن دول المنطقة العربية، على وجه التحديد، تُخضِع تلك الأقليات إلى قيود وانتهاكات لحقوقها برغم ما تنص عليه دساتيرها من مساواتهم بين الجميع، والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية بحريّة، ولكن هذا مطبق من الجانب النظري فقط، ولا يرتبط بالممارسة العملية المرتبطة بحق الاعتراف بهم، ومنح بعضهم حق المواطنة طبقاً للجنسية، وإعطائهم كافة حقوقهم المدنية والسياسية، ومنها حق التمثيل والمشاركة في الحياة السياسية، مما يؤدي إلى

تحوُّل الشعور بالإقصاء والتهميش إلى مطالبات الأقليات بمنحها حقوقها، وقد يتخلل تلك المطالبات أعمال عنف تؤثر على الدولة بشكلٍ مباشر.

ومن أجل ذلك، يُعد موضوع إثارة الأقليات من أخطر الأمور على الاستقرار السياسي للدول بشكلٍ عام، ولدول المنطقة العربية بشكلٍ خاص، حيث إنه وبسبب ممارسات الأنظمة السياسية في تلك الدول التي تقوم أساساً على القبلية والطائفية على مستوى أنظمة الحكم وتوزيع النفوذ والقوة داخل المجتمع، فإنه كان من الطبيعي أن تشعر الأقليات بضرورة حماية نفسها وتأمين مصادر قوتها الخاصة، وكان من الطبيعي أيضاً أن تتدخل القوى الأجنبية بحجة حمايتها للأقليات لتحقق أهدافها وتخترق سيادة الدولة.

أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية لهذه الدراسة من خلال كيفية احتواء الاقليات وتوظيفها في دعم الاستقرار السياسي كون موضوع الأقليات يمثل مجالاً واسعاً للبحث والدراسة، ويرتبط بعددٍ من المجالات كالوحدة الوطنية وكيان الدولة والتنمية والتطور الاقتصادي والاستقرار السياسي، وعملياً، فإنه يؤمل من نتائج هذه الدراسة والتوصيات التي ستقدمها، أن تقدم رؤية واضحة لأصحاب القرار في كيفية احتواء الأقليات بعدّها شأناً داخلياً محضاً لا يُسمح لأي قوة خارجية التدخل فيه.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التعرف على أثر الأقليات على الاستقرار السياسي من خلال دراسة النموذج السوري، وفي ظل هذا الهدف الرئيس، ستحاول الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعرف على الإشكاليات الموضوعية والإجرائية التي تعاني منها الأقليات في سوريا.
٢. بيان كيفية توزيع الأقليات العرقية في سوريا.
٣. توضيح طبيعة العلاقة بين النظام السياسي السوري وبين الأقليات المتنوعة في سوريا.

إشكالية الدراسة

كيفية تعامل النظام السياسي السوري مع الأقليات المتواجدة على الأرض السورية وأثر ذلك التعامل في تأجيج مشكلة الأقليات في سوريا ومن ثمَّ أثرها في الاستقرار السياسي لهذه الدولة. ونحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات:

١. كيف تتوزع الأقليات العرقية في سوريا؟
٢. ما الإشكاليات الموضوعية والإجرائية التي تعاني منها الأقليات في سوريا؟
٣. ما طبيعة العلاقة بين النظام السياسي السوري وبين الأقليات المتنوعة في سوريا؟

فرضية الدراسة

تبنى الدراسة على فرضية مفادها إن للأقليات دوراً بارزاً في زعزعة الاستقرار السياسي، حيث ان النظام السياسي العاجز عن حماية المجتمع وسيادة الدولة يساهم في زيادة الخوف لدى الأقليات وانعدام شعور الأمن لديهم في ظل انعدام التعددية السياسية داخل المجتمع وهذا ينعكس بشكل سلبي على الاستقرار السياسي.

منهجية الدراسة

من أجل الاجابة عن إشكالية البحث وبناءً عل فربضيته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في البحث والتحليل الذي يعرّف بأنه المنهج الذي ينطلق من دراسة وتحليل الظاهرة والأحداث من خلال وصفها وصفاً دقيقاً والإلمام بكل ما يؤثر بالظاهرة المدروسة، من دراسة الواقع ووصفه وتحليله والتعبير عنه كمياً ورقمياً، ووصف الظاهرة من حيث خصائصها وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها، ويبرّر الباحث استخدامه لهذا المنهج للاطلاع على الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الأقليات وتصنيفاتها ومبادئ حمايتها، إلى جانب الاطلاع على الأدب النظري الذي تناول مفهوم الاستقرار السياسي ومؤشراته ومعاييره.

وسيستعمل الباحث أداة للدراسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي أو أسرة أو قبيلة أو منشأة صناعية أو خدمية دراسةً تفصيليةً عميقةً بهدف استجلاء جميع جوانبها والخروج بتعميماتٍ تنطبق على الحالات المماثلة لها وذلك لدراسة حالة واقع الأقليات المنتشرة في سوريا وتأثيرها على الاستقرار السياسي.

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تبدأ الحدود الزمانية لهذه الدراسة من العام ٢٠١١، وهو العام الذي بدأت فيه ثورات الربيع العربي في معظم الدول العربية، وقد تم اختيار هذا العام (٢٠١١) بسبب ما عانته أقليات العالم العربي بشكلٍ عام نتيجة الفوضى وانتشار الأعمال الإرهابية وتفشي الطائفية بشكل كبير جداً، وتنتهي الحدود الزمانية للدراسة في العام ٢٠٢١، وهو عام انتهاء هذه الدراسة، مع الاشارة للعودة إلى سنوات سابقة تقتضيها طبيعة هذه الدراسة.

- **الحدود المكانية:** سوريا، وهي جمهورية مركزية تتكوّن من (14) محافظة، عاصمتها دمشق، تقع ضمن منطقة الشرق الأوسط في غرب آسيا، يحدها شمالاً تركيا، وشرقًا العراق، وجنوبًا الأردن، وغربًا فلسطين، ولبنان، والبحر الأبيض المتوسط (١) .

الدراسات السابقة

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مسح شامل للأقليات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط مع التركيز بشكل خاص على حقبة ما بعد الربيع العربي، وقامت الدراسة بتحليل وضع الشيعة في السعودية والبحرين ولبنان ومصر، والدروز والعلويين والمسيحيين والأكراد في سوريا، والأقباط في مصر، والزيديين في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى أن مجتمعات الأقليات في الشرق الأوسط هي الأكثر عرضة للاضطرابات التي تجتاح المنطقة، حيث تعاني غالبية الأقليات من العنف الجسدي والخسائر الاجتماعية والاقتصادية، وحذرت الدراسة من احتمالية اختفاء الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك، فإنه لا بد من التحول نحو الديمقراطية الشاملة، حيث أدت ثورات الربيع العربي إلى الفوضى والخوف وعدم الاستقرار السياسي، وعززت عودة الأصولية الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة.

- دراسة (مسعد،٢٠١٦): **الأقليات والاستقرار في الوطن العربي**

تناولت الدراسة مبدأ حق تقرير المصير واختفاءالقيادات الكاريزمية، وافترضت الدراسة أن التعددية يمكن اعتبارها مدخل لدراسة الاستقرارالسياسي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي من خلال استقراء الحوادث

(١) غسان حداد ، أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧، ص٣

التاريخية المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن قضية الأقليات في الوطن العربي هي انعكاس لتعدد الهويات والانتماءات، وأوصت الدراسة بأن يكون هناك بحث مستفيض عن الأقليات الموجودة في الوطن العربي.

- دراسة (مصطفى،٢٠١٢): **الربيع العربي والأقليات**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الأقليات في دول الربيع العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أن موضوع الأقليات لم يعدْ موضوعاً جامداً في ظل التغيرات العظيمة التي شهدها الإقليم والعالم خاصة في ظل ضعف الدولة القومية في المنطقة العربية، فهذه الأقليات أصبحت ضمن الديناميات الجديدة للتمرد على سلطة فاقدة لشرعيتها، وأن لهذا الموضوع إيجابيات وسلبيات، فمن حيث الإيجابيات فتمثلت بمنح الأقليات المزيد من الاعتراف بها، وفيما يتعلق بالسلبيات فتتمثل في أن ذلك الاعتراف غير مرتبط في الغالب بفكرة المواطنة، وإنما بصراعات سياسية ومحاصصة على أساس الهوية، وتوصلت الدراسة إلى أن الربيع العربي قد ساهم بإيجاد نقاشات حول حدوث تحولات ديمقراطية تساهم بإعادة تشكيل السلطة والدولة بشكل يحفظ التوازن بين الحقوق الفردية (المواطنة والحقوق الجماعية (الأقليات)، ولكن اندلاع صراعات عنيفة في بعض الدول، وهيمنة قوى الإسلام السياسي قد يدفعان إلى إعادة هيكلة النظام السياسي حول مرتكز الهويات أكثر من مرتكز المواطنة، وأن ذلك التوجه سيفتح الباب واسعاً أمام الصراع عوضاً من التضامن الاجتماعي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء إطارها النظري من خلال التعرف على الأقليات وأنواعها ومطالبها وتوزيعها الجغرافي في المنطقة

العربية، وستتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال التركيز على النموذج السوري فقط، مما يعد استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

المبحث الأول: الإطار النظري للأقليات والاستقرار السياسي:

يتناول هذا المبحث الإطار النظري للأقليات والاستقرار السياسي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم الأقليات وأنواعها:

إن مصطلح الأقليات هو مصطلح سياسي جرى في العرف الدولي، ويقصد به "مجموعة أو فئة من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث العرق أو الدين أو اللغة إلى غير ما تنتمي إليه الأغلبية"(٢).

ومن التعريفات الأخرى للأقلية أنها "مجموعة أقل عدداً من بقية السكان في الدولة يكون أعضاؤها في وضعٍ غير مسيطر ومتمتعين بجنسية الدولة الموجودين على إقليمها، ويتصفون بصفاتٍ تختلف عن صفات سائر مواطني الدولة، ويظهِرون بشكلٍ ضمني شعوراً بالتضامن بهدف المحافظة على ثقافتهم ودياناتهم وتقاليدهم ولغتهم(٣)" .

(٢) تيد و هارف غور ، باربارة و مونتي، مارشال و جيمس، سكاريت، الأقليات عند حافة الخطر، (ترجمة: مصطفى محمد)، بيروت: مركز الوحدة العربية للدراسات، ١٩٩٦، ص١٠.

(٣) زهرة براهمية و فوزية هبهوب، الإطار القانوني لحماية الأقليات الثقافية في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مجلة دراسات، ع(٦٦)، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٥٨

اولا :خصائص الأقليات

من خلال ما سبق عرضه من تعريفات، يمكن استخلاص الخصائص المميزة للأقليات، وهي على النحو الآتي(٤):

١. تتميز الأقليات باختلافها عن سائر مواطني الدولة سواء في السلالة، أو في الصفات الجسدية، أو في الروابط الاجتماعية كاللغة والثقافة والدين.
٢. إن العضوية داخل الأقلية هي عضوية لا إرادية وغير طوعية، يرثها الفرد من أعضاء الجماعة بفعل المولد والانتماء الديني واللغوي والثقافي.
٣. تتميز الأقليات بالتزاوج الداخلي ضمن نطاق الجماعة للحفاظ على استمرارها.
٤. إن مفهوم الأقلية يركّز على علاقات السيطرة والقهر بين الأغلبية والأقلية، حيث يترتب على هذا المفهوم صفة ثقافية أو اجتماعية لترتيب مكانة أو وضع خاص أقل تساوياً مقارنةً بوضع الجماعات المسيطرة على المجتمع المدني أو السياسي.
٥. تمتلك الأقليات قدراً أقل من النفوذ والقوة والحقوق مقارنةً بالأغلبية، وغالباً ما يعاني أفرادها من التهميش والإقصاء والمعاملة التمييزية مقارنةً بسائر مواطني الدولة، وينوّه الباحث هنا إلى أن هناك استثناءات لهذا الموضوع، حيث إن هناك أقليات تتحكم بالأغلبية وتضطهدها، ومثال ذلك الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا، والأقلية العلوية في

---

(٤) نذير بولمعالي، حماية الأقليات بين الإسلام والقانون الدولي العام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٩، ص١٧ ؛ رفيف المفرحي، وضع الأقليات الدينية في العراق مرحلة الاحتلال وما بعده، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، ٢٠١٧، ص١٣٦

سوريا، وهذا ما يدلل على أن مفهوم الأقلية غير مرتبط فقط بالعدد، وإنما من الممكن أن يكون مرتبطاً بمفهوم النفوذ أو القوة الاجتماعية وارتباط الأقلية بالأغلبية.

ثانيا: أنواع الأقليات

حدّد علماء السياسة والاجتماع أنواع للأقليات، وهذه الأنواع كما أوردها(٥) هي كما يلي:

- **الأقلية اللغوية:** وتتمثل بالجماعات التي يشترك أفرادها في لغة واحدة، ويتميزون بذلك عن أفراد الأقليات الأخرى، ويتحدث بعض الأفراد في الأقليات بلغتين أو أكثر، فضلا عن اللغتين تكون لغة الأقلية هي اللغة الأم واللغة الأخرى هي لغة الدولة الرسمية.
- **الأقلية القومية:** وتتحقق بالشعور المتبادل بين الأفراد مما يجعلهم متأثرين في الوجدانيات والسلوكيات بفكرة الولاء لوطن ما، ويعود ذلك أنهم على أرض واحدة ولهم مصلحة واحدة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية، ويتأثرون بمجموعة من المؤثرات المتشابهة بغض النظر عن الميول الديني أو الطائفي أو المصلحة الفردية؛ لأن لديهم نتاجاً تاريخياً مشتركاً.
- **الأقليات الوافدة:** وهي الأقليات التي تنتمي بأصلها الجغرافي لدولة أو جماعة أخرى غير الدول التي تقيم فيها.
- **الأقلية الدينية:** وهي جماعة يُعد الدين المقوم الأساسي لذاتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات والأقليات الأخرى.

---

(٥) بهاء الدين مكاوي ، أثر التعايش العرقي على الاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، ص٢٥.

ثالثا: مطالب الأقليات

يمكن تناول أبرز مطالب الأقليات على النحو الآتي(٦) :

- مطالب الهوية، **بعناصرها (اللغة والدين والثقافة والاعتراف بالعادات والتقاليد)، حيث تطالب الأقليات** النظام السياسي بالاعتراف بلغتها سواء كلغة ثانية بعد اللغة الرسمية أو في المدارس أو في التعاملات.
- مطالب شكل الدولة: **وينضوي تحت هذه المطالب الانفصال عن الدولة، أو الاستقلال الإداري من خلال اللامركزية لإدارة جزء من شؤونهم بشكلٍ مستقل.**
- مطالب متعلقة بسياسات النظام: وتتمثل بالتوزيع العادل للموارد، ومخرجات عمليات التنمية، وعدالة تمثيل الأقليات في المناصب السياسية، والمشاركة في الحياة العامة، والعدالة في توزيع الوظائف العامة **المدنية والعسكرية.**

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي ومؤشراته:

يواجه مفهوم الاستقرار السياسي، كسائر المفاهيم في العلوم الاجتماعية، غموضاً في تفسيره، إلا أنه يشير بالمجمل إلى ظاهرة تمتاز بالمرونة النسبية (التكيف السياسي)، وتشير إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته الرسمية، واحتواء الصراعات دون اللجوء إلى العنف إلا للضرورة(٧) .

---

(٦)أحمد الآغا، توجهات النظم السياسية العربية تجاه الأقليات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فلسطين، غزة، فلسطين، ٢٠١٤، ص ٢٣- ٢٥.

(٧)أمين المشاقبة، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، ٢٠١٥، عمان، ص ٣٧.

اولا :مفهوم الاستقرار السياسي

يعّبر مفهوم الاستقرار السياسي عن قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكلٍ متوازن وبطريقة تحافظ على ديمومة النظام وتمكينه من السيطرة على الأزمات، والحد من العنف السياسي، الأمر الذي يزيد من كفاءة وشرعية النظام السياسي(٨) .

ثانيا :مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

يمكن التعرف على بعض المؤشرات السلبية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وهي كالآتي:

- **تعثر انتقال السلطة:** وذلك بسبب عدم الامتثال إلى الآليات الدستورية الخاصة بالتداول السلمي للسلطة والمجمَع عليها بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية المكونة للمجتمع، فضلا عن عدم ثبات تلك الآليات الدستورية وإخضاعها لتبدل سلطوي دون الإقرار الشعبي، وافتقادها لمتطلبات التمثيل المصلحي لكافة المكونات الاجتماعية(٩).

- **تآكل الشرعية السياسية:** إن الشرعية تعبّر عن ارتباط قيم النظام السياسي مع قيم الأفراد، أي أن ما يصدر عن النظام السياسي يكون متوافقاً ومنسجماً مع مطالب الأفراد(١٠)، وقد بيّن ماكس فيبر أن هناك ثلاثة مصادر

---

(٨) حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٥، ص٩٢.

(٩) مربعي بلقاسم ، إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة دراسة النموذج الماليزي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٥٧.

(١٠)أمين المشاقبة، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، ٢٠١٥، عمان، ص٦٣.

للشرعية السياسية، هي المصدر التقليدي المتمثل بالتاريخ أو الدين، ومصدر الكاريزما السياسية والتي ترتبط بشخص القائد الملهم، والمصدر العقلاني القانوني المستمد على الآليات الدستورية والقيم الديمقراطية(١١)، ويساهم افتقاد النظام السياسي للشرعية السياسية العقلانية القانونية في تراجع القبول الشعبي لأداء المسؤولين السياسيين ورفض الخضوع لقراراتهم، الأمر الذي يؤدي إلى تحدي القانون والنظام علناً، ورفض الانصياع لآليات فرض القانون، مما قد يتسبب بحدوث أعمال عنف.

- **ضعف مستويات المشاركة السياسية:** إن المشاركة السياسية الإيجابية من خلال القنوات الرسمية تعتبر أحد مؤشرات الاستقرار السياسي ذات العلاقة بدور الأقليات، حيث إن المشاركة السياسية سواء بالترشح أو الانتخاب أو الانتماء إلى الأحزاب السياسية تمثل آلية لاحتواء الأقليات وتجنيبهم العزلة والتهميش والإقصاء، وتوليد شعور ذاتي لديهم بأنهم متساوون مع باقي أفراد الشعب(١٢) .

- **العنف السياسي:** والذي يأخذ أنماطاً متعددة منها الاغتيالات السياسية، والصراعات الداخلية المسلحة، والحروب الأهلية وانتهاك حقوق المعارضين، واختطاف النشطاء وتعذيبهم، وهو ناتج عن عدم الرضا السياسي لأداء النظام السياسي(١٣) ، ويُعد العنف السياسي وسيلة غير

---

(١١) والي خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر، بيروت: مركز الدراسات العربية، ٢٠٠١، ص ١٧.

(١٢)محمد السيد، استراتيجيات الاحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، ص٨٢.

(١٣) باتريك أونيل ، مبادئ علم السياسة المقارنة، (ترجمة: باسل الجبيلي)، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٣١٤.

مشروعة للتعبير عن الرأي السياسي، أو الحصول على الشرعية السياسية، وهو يمثل أداة وسيلة للانتصار السياسي على الخصوم وإخضاعهم، أي أن العنف السياسي يستخدم لتحقيق هدف سياسي أو للتعبير عن موقف سياسي، أو يتم استخدامه كردةً فعل على عنف سياسي مسلح.

- **غياب المواطنة:** إن المواطنة هي الرابطة القانونية التي تبين الحقوق والواجبات لدى كل من النظام السياسي والأفراد(١٤)، وهي التي تقضي على أية انتماءات ضيقة أو ولاءات مناطقية أو عشائرية أو دينية، ويشير مفهوم المواطنة إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش فيها، ويكنُّ لها انتماءاً وولاءاً عملياً، وشعوراً وجدانياً، مقابل ضمان الدولة لعدم المساس بكرامته، وصيانتها لحقوقه الأساسية المتمثلة بحق العمل القائم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وحق الاعتقاد الفكري والديني، وحق المشاركة في القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الحر والترشّح للعمل السياسي، أمّا ولاء الفرد للدولة، فيعبّر عن نفسه عن طريق تأدية الفرد لواجباته من خلال مشاركته في بناء المجتمع، كدفع الضرائب، ومشاركته في حماية بلاده عن طريق أداء الخدمة العسكرية.

- **الحركات الانفصالية:** التي تتحدى الدولة من خلال السيطرة على موارد اقتصادية أو من خلال حصولها على دعم أطراف خارجية، ويزداد الأمر خطورة عندما تتحول مطالب الحركات الانفصالية إلى حركات تمرد مسلحة لديها القدرة على خوض مواجهات عسكرية ضد الدولة، مما يجعلها قادرة على فرض

(١٤) عفيف عثمان، الأقليات الدينية والإثنية بعد الربيع العربي، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٢، ص١٤.

سياسة الأمر الواقع وانتزاع اعتراف واقعي من السلطات الرسمية بوجودها وسيطرتها على الإقليم الانفصالي(١٥).

- **زيادة معدلات الهجرة:** إن فشل أداء النظام السياسي وفشل الخطط التنموية وزيادة حالة الإحباط السياسي الناتج عن عدم الرضا الشعبي، يدفع بالأفراد إلى الهجرة إلى الخارج(١٦)، وتواجه الأقليات هذه المظاهر بالاشتراك مع أفراد المجتمع، ويضاف إلى ذلك ما تعانيه الأقليات من التهميش والإقصاء نتيجة ممارسات النظام السياسي الذي يفشل في إدارة التنوع فيه، ويزداد الوضع خطورةً أثناء الفوضى والحروب والأزمات، حيث يكون الأفراد المنتمين إلى الأقليات من أوائل من يهاجرون إلى الخارج خوفاً من تصفيتهم أو اختطافهم أو انتهاك حقوقهم(١٧) .

- **التدخل الأجنبي:** إن عدم قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع من الاختراق الخارجي نتيجة اختلال معادلات الاعتماد المتبادل لصالح الأطراف الخارجية، والذي يؤدي إلى تبعيّة الدولة للأطراف الخارجية، وعدم قدرة النظام السياسي على إدارة ملف التنوع، الذي يُعد شأناً داخلياً محضاً.

ثالثا: أثر العلاقة بين الأقليات واستقرار النظام السياسي:

إن ممارسات النظام السياسي هي الأساس في تأثير الأقليات على النظام السياسي، إذ إن تلك الممارسات من شأنها أن تؤجج شعور الإقصاء والتهميش لدى الأقليات والتحرك لزعزعة الاستقرار السياسي، أو يقوم النظام السياسي

---

(١٥) إبراهيم توفيق، الولايات المتحدة الأمريكية وقضايا الديمقراطية في الوطن العربي، كراسات استراتيجية (١٣)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٧٣.

(16) Merea Gudina, The State Competing Ethnic e nationalism and democratization in Ethiopia, African journal of political science,2004, Vol.9, No.1., P.53.

(١٧) محمد عاشور، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، ط(١)، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص٣٢.

باحتواء الأقليات ودمجها ضمن بودقة المواطنة والوحدة الوطنية، ويمكن التعرف على بعض العوامل التي تسببها الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة من خلال النقاط الآتية:

١. **تهديد النظام السياسي للدولة:** من خلال استخدام الوسائل غير السلمية من قبل الأقليات للمطالبة بحقوقهم.

٢. **فتح باب التدخلات الخارجية:** بسبب العلاقة المتوترة بين الأنظمة السياسية والأقليات، حيث يؤدي التدخل الخارجي إلى تفاقم الخلافات بين النظام والأقليات، في حين تستخدمه القوى الخارجية كورقة ضغط على الأنظمة الحاكمة للاستجابة لبعض المطالب الخارجية(١٨).

٣. **تهديد وحدة الدولة وتوتر علاقاتها مع دول الجوار:** تتطور في كثير من الأحيان مطالب الأقليات حتى تصل للانفصال وتكوين دولة مستقلة أو اندماجها مع دولة أخرى، مما يؤدي إلى مقاومة الأنظمة السياسية لتلك المطالب، وعندها تقوم الأقليات باللجوء إلى طلب دعم ومساندة خارجية لتقوم على تعزيز موقفها التفاوضي مع الأنظمة السياسية خاصة إن كان لهذه الأقليات امتداد جغرافي مع دول الجوار، مما يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدولة ودول جوارها الجغرافي(١٩) .

٤. **تحديات اقتصادية واجتماعية:** حيث إن الحروب الأهلية الناشئة بسبب مشاكل الأقليات تؤدي إلى وجود خسائر في الموارد البشرية والطبيعية مما يؤدي إلى إهدار الموارد وضياع جهود التنمية وزيادة الانفاق العسكري

---

(١٨) فاتح العياشي، الأقلىات وحقوق الإنسان في الوطن العربي- أكراد العراق نموذجا-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧، ص٤٥ .

(١٩) نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠١٦، ص٦٠ .

وتدمير البنى التحتية، أما التحديات الاجتماعية فتتمثل بإحداث شرخ في الوحدة الوطنية وتؤدي إلى الانقسام المجتمعي، وتنتشر ثقافة العنف كأداة للمطالبة بالحقوق(٢٠).

ويستطيع النظام السياسي تحقيق الاندماج الكامل لكافة مكوناته في بودقة المواطنة من خلال استخدام استراتيجية متكاملة يمكن تحديد عناصرها كما يأتي(٢١) :

١. اعتراف النظام السياسي بالاختلافات بين الأمم، وكفالة الحرية الدينية، وضمان الحقوق السياسية والمدنية للأقليات، والاهتمام ببناء الأمة أكثر من بناء الدولة؛ لأن الأول يتطلب إحداث اندماج سياسي واجتماعي وثقافي وإثني في الدول التي تعاني من أزمة هوية قومية.
٢. تطبيق النمط التوافقي من خلال بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وضمان امتلاكها للحد الأدنى لتأدية وظائفها في إطار مفهوم الدولة القابلة للبقاء، وإقرار قواعد وترتيبات جديدة لتداول السلطة وطبيعة نظام الحكم.
٣. إجراء تغيير جذري في العلاقات الاجتماعية، والقيام بتسوية سياسية تتضمن وقف الأعمال العدائية والصدام وبناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، وتوفير ضمانات لاستدامة التسوية ومنع الارتداد للصراع.
٤. منح الأقليات فرصاً متساوية في الخدمات الأساسية (تعليم، صحة)، وعدالة

(٢٠) بهجة آدم، أثر الأقليات على الاستقرار السياسي دراسة حالة الأقلية المسلمة في كينيا، مجلة دراسة المستقبل، ٢٠١٢، ص ٨٠.

(٢١) فاتح العياشي، الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي- أكراد العراق نموذجا-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٥٠.

في إشغال الوظائف المدنية والعسكرية، وفتح قنوات اتصال بين النظام السياسي والأقليات للتعبير عن مطالبهم بطريقة سلمية.

٥. رفض التدخل الأجنبي بحجة حماية الأقليات، والتأكيد على أن موضوع الأقليات هو شأن داخلي بحت.

المبحث الثاني: أثر أقليات سوريا على استقرارها السياسي:

يتناول هذا المبحث أثر أقليات سوريا على استقرارها السياسي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : العلاقة بين النظام السياسي السوري وبين الأقليات المتواجدة على الأراضي السورية:

تُعتبر سوريا من أكثر الدول التي شهدت معدلات عنف بهدف الوصول إلى السلطة السياسية بالقوة، إذ سيطر النمط الانقلابي على الحياة السياسية فيها طوال فترة الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن العشرين الميلادي، ولغاية وصول الرئيس السوري السابق حافظ الأسد إلى الحكم عام (١٩٧٠)، حيث شهدت سوريا منذ الاستقلال في عام (١٩٤٦) تسعة انقلابات، ثمانية منها عسكرية، وانقلاب سياسي واحد، وهو الذي جاء بالرئيس السوري السابق حافظ الأسد إلى الحكم، فضلاً عن نحو (٥٠) محاولةً انقلابيةً فاشلة(٢٢).

ومنذ استلام عائلة الأسد للسلطة في سوريا تمّت إدارة البلاد من خلال إحكام القبضة الأمنية والعسكرية على كافة مجالات الحياة السياسية، وقمع الرأي، وعدم الاعتراف بالحريات، وتغييب دور مؤسسات المجتمع المدني، وانعدام التعددية السياسية وسيطرة حزب البعث على كل مفاصل الحياة السياسية، مما ساهم في خلق أزمة نظام ساهمت في تفاقمها كل العوامل سابقة

(٢٢) جوزيف الظاهر، الطائفية ونظام الأسد في سوريا، مجلة الثورة الدائمة، ع(٣)، ٢٠١٣، ص١٩.

الذكر، وأضيف إليها فشل النظام السياسي السوري في دمج مكوّنات المجتمع المتعددة عرقيا وإثنياً، وإعلاء شأن الأقلية العلوية مقابل كافة الأقليات الأخرى(٢٣).

وتعود جذور الطائفية في سوريا إلى أيام الاستعمار الفرنسي، الذي نفذ مخطّطاً استعمارياً يهدف إلى تجزئة وتقسيم الأراضي السورية إلى دويلات، وتسميتها بالشعوب السورية، فقد قسّم الفرنسيون سوريا إلى (٥) دويلات، هي دولة دمشق، ودولة حلب، ودولة جبل العلويين، ودولة جبل الدروز، ولواء الأسكندرون* الذي تم منحه إلى تركيا عام (١٩٣٩)، وبذلك تشكلت حدود دولة سوريا الحديثة بدون لبنان والأردن وفلسطين(٢٤)، وقد لعبت السياسة الفرنسية خلال انتدابها على سوريا دوراً في تعزيز حكم الاقلية على حساب الاغلبية العربية السنية، حيث كانت فرنسا تخشى الأغلبية العربية السنية في سوريا ولبنان، وفي هذا الإطار قامت فرنسا بمنح الأقليات في سوريا، وبشكلٍ خاص الأقلية العلوية، امتيازات اقتصادية سياسية عسكرية جغرافية، وإدخال أبناء

(٢٣) عبدالله تركماني، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية من العشرينات من حرب الخليج الثانية، ط(١)، بيروت: منشورات الآن، ٢٠٠٢، ص ١١.

* لواء الاسكندرونة: هي المحافظة الخامسة عشر التي سلبها الاستعمار الغربي وقدمها هدية غالية لتركيا عام ١٩٣٩ تقع شمال غرب سوريا ويطل على البحر المتوسط من الغرب وعلى سهول حلب من الشرق واللاذقية وجبل الاقرع من الجنوب يسكن السوريين البالغ عددهم ٨٠٠ ألف نسمة علما ان تركيا عند احتلالها للواء استخدمت أسلوب التغيير الديموغرافي عن طريق زيادة عدد الاتراك على حساب السوريين حتى ظهور نتائج الاستفتاء الذي جرى برعاية عصبة الامم المتحدة لصالح الانضمام الى تركيا على حساب سوريا وفق الاحصاء السكاني لعام ١٩٢١ فان نسبة الاتراك في لواء الاسكندرونة لم تتجاوز حدد الـ ٢٠% .

(٢٤) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ط(٤)، بيروت: دار القادري، ٢٠٠٥، ص ١١-١٣.

الأقليات بكثافة في الأجهزة العسكرية والأمنية، وهي سياسة فرّق تسد، وإعطاء ضمانات طويلة الأمد للاقليات على حساب الأكثرية العربية السنية(٢٥).

المطلب الثاني: واقع الأقليات في سوريا

يتميز المجتمع السوري بتركيبة ديمغرافية متنوعة، إذ ينقسم المجتمع السوري إلى أقليات عرقية ودينية وهي كالآتي(٢٦) :

- **المسلمون السنّة:** ويشكلون أغلبية سكان سوريا، ويسكنون في المدن السورية الكبرى.
- **الشيعة:** وينقسمون إلى أقليات علويّة وشيعيّة إثني عشرية وإسماعيليّة، ويقيم العلويون في جبال الساحل السوري واللاذقية وطوطوس، بينما يقيم الشيعة الاثنى عشرية في مدينة حمص وإدلب، ويزورون مرقد السيدة زينب في ريف دمشق، ويقيم الإسماعيلية في حماه.
- **المسيحيون:** وينقسمون إلى روم أرثوذكس، وأرمن، وسريان، وكاثوليك، وآشوريين، وكلدان.
- **الدروز:** ويقيمون في منطقة جبل الدروز، ومحافظة السويداء.
- **الأكراد والتركمان:** ويعيشون في الحسكة وخصوصاً في مدينة القامشلي.

ووفق البيانات الصادرة عن تقرير الحرية الدينية الدولي للعام (٢٠١٩)، فإن آخر إحصاء للسكان في سوريا جرى في العام (٢٠١٢)، وورد فيه أن عدد السكان في سوريا حوالي (١٨.٦) مليون نسمة، وورد بذات التقرير أنه بموجب التقديرات الحكومية هناك ٧٤% مسلم سني، ١٣% علوي، ٣% دروز،

---

(٢٥) معتز سلامة، سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة، مجلة السياسة الدولية، مج٤٧، ع(١٩٠)، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٦١.

(٢٦) سمير سعيفان، ندوة حول الصراع في سوريا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٧، ص٣٠.

وبموجب التقديرات الأمريكية، هنالك ٧٤% مسلم سني من ضمنهم سنة عرب وأكراد وشركس وشيشان وتركمان، ١٣% علوي وإسماعيلية، وشيعة اثنى عشرية، ٣% دروز، وبموجب التقديرات الكنسية: ١٠% مسيحي قبل عام ٢٠١٠، تقلصت نسبتهم إلى ٢.٥% حوالي ٤٥٠.٠٠٠ مسيحي خلال الأزمة السورية، وبموجب تقديرات حكومية أخرى كان عدد الإيزيديين قبل عام ٢٠١١ حوالي ٨٠.٠٠٠ وغير متوفر إحصاءات عن عددهم في العام ٢٠١٨-٢٠١٩(٢٧) .

وفيما يتعلق بتوجهات أقليات سوريا نحو النظام السياسي السوري، فإنه لم تحدث صدامات تذكر بين الأقليات وبين النظام السوري القائم على القبضة الأمنية.

وبرغم تدهور الوضع الأمني بعد الأزمة السورية (٢٠١١)، إلا أن الأقليات دعمت النظام السياسي السوري، فرأت الأقلية المسيحية أن وجودها مرتبط ببقاء نظام بشار الأسد، وأنه الضامن للعلمانية، وتجسد هذا الدعم من خلال إعلان المؤسسة المسيحية عن رفض الثورة، وإعطاء فرصة للإصلاح، وكل ذلك خشيةً من الأقلية المسيحية بأن تتعرض لذات الاضطهاد الذي تعرضت له الأقلية المسيحية في العراق بعد سيطرة تنظيم "داعش" على المناطق التي تقطنها الأقلية المسيحية هناك، وفيما يتعلق بالطائفة الدرزية، فقد أخذت موقفاً محايداً من الثورة السورية، مع اشتراك عدد من الشباب الدروز إلى جانب الميليشيات التي تقاتل ضد النظام، وعدد آخر من الشباب الدروز يقاتل إلى

(٢٧) تقرير الحرية الدينية الدولي، (٢٠١٩)،انظر الرابط www.state.gov

جانب النظام السوري، وجزء يواجه هجوم تنظيم "داعش" على محافظة السويداء(٢٨).

في حين موقف الاكراد من خلال قوات سوريا الديمقراطية التي تضم أغلبية كردية بمساندة عدد من البلدان في المنطقة وخارجها أما بالمشاركة العسكرية المباشرة أو بتقديم الدعم الى فصيل مسلح واحد أو أكثر.

كذلك يرى الباحث ان الشركس والشيشان والتركمان بما فيهم الشيعة الاثنى عشرية ان وجودهم ببقاء نظام بشار الاسد أفضل من دونه لما رأوه من ظلم ودمار وإرهاب بعد ان تحررت هذه الأقليات لذلك الظلم والانتهاك لحقوقهم ودمارهم وتهجيرهم بعد سيطرة تنظيم داعش والتنظيمات الارهابية الاخرى في العراق فحقاً استفادت العديد من هذه الاقليات من دروس ما حصل ضد الاقليات في دول الجوار وتجسد هذا الدعم من خلال مساندة العديد من هذه الاقليات للنظام ورفض ما سميَّ بالثورة ضده وما ستأول إليه الاحداث والوقائع من خلالها وبعد انتهائها.

وفي نهاية هذا البحث سيقوم الباحث بتطبيق تأثير الاقليات على الاستقرار السياسي من خلال تطبيق معايير الاستقرار السياسي على سوريا للتحقق من كون الاثر سلبي على عملية الاستقرار السياسي:

١- تعثر انتقال السلطة:

إن قيام النظام السوري على أساس الانقلابات العسكرية، قد منع من الامتثال إلى تداول السلطة بشكلٍ سلمي، كما أنه قد حرم من تمثيل مختلف القوى السياسية والاجتماعية المكونة للمجتمع من الوصول إلى مراكز

(٢٨) عمر عبدالرزاق، سوريا: أنصار الأسد: من هم، ولماذا، ٢٠١٢؟ انظر الرابط www.bbc.com

القرار السياسي، هذا بالإضافة إلى الاستئثار بالسلطة وتحويل الجمهورية إلى ملكية في سوريا المحكومة من عائلة الأسد لحوالي ٥٠ عاماً، مما يثير الأقليات ويدعوهم إلى المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية.

٢- تآكل الشرعية السياسية:

إن عدم تطابق قيم النظام السياسي في سوريا مع قيم الناس، قد أدّى إلى تراجع القبول الشعبي بها، وقد تم التعبير عن ذلك بالمظاهرات والثورات وحركات التمرد، وكان ذلك دافعاً أيضاً لأن تعمل الأقليات ضد النظام لتحصل على حقوقها التي حرمت منها طوال فترة حكم تلك الأنظمة.

٣- ضعف مستويات المشاركة السياسية:

إن تهميش الأقليات وعدم الاعتراف بحقوقهم السياسية ترشحاً وتصويتاً، وتخصيص كوتا لا تتناسب مع عددهم الفعلي على أرض الواقع، وعدم الاعتراف بمواطنة بعض الأقليات وحرمانهم من الجنسية، وتعريبهم، وإجراء تغييرات ديمغرافية في المناطق التي يقطنوها، كل ذلك أدى إلى ضعف مستويات المشاركة السياسية لدى أقليات سوريا.

٤- العنف السياسي:

والذي ينتشر بكثرة في سوريا بعد عام ٢٠١١، فهناك من الأقليات مثل (جبهة النصرة وجيش سوريا الحر) من تقاتل إلى جانب المعارضة ضد النظام السوري ، وهناك من الأقليات من أسس ميليشيات خاصة به تقاتل ضد تنظيم "داعش" بعدما فقد النظام السيطرة على بعض أراضيه.

٥- غياب المواطنة:

يرى الباحث أن هذا المؤشر يُعد من أخطاء النظام السياسي في وسوريا، حيث إنه وبسبب الممارسات السلبية ضد الأقليات وعدم دمجهم في بودقة

المواطنة، قامت كل أقلية بالاكتفاء على نفسها والاحتماء بقوميتها أو طائفتها أو دينها، مما ساهم في تعميق الشرخ الاجتماعي، وزاد من معدلات العنف السياسي على أساس طائفي.

٦- الحركات الانفصالية:

إن استمرار معدلات العنف السياسي وعدم الاستقرار في سوريا، سيؤدي إلى تولد نزعة انفصالية لدى الأقليات ومطالبتهم بحكم ذاتي، أو اقامة إقليم مستقل بهم على غرار تأسيس اقليم كردستان في العراق الذي يضم محافظاته الشمالية (دهوك، اربيل، سليمانية وأخيراً حلبجة) ضمن دولة العراق الاتحادية.

٧- زيادة معدلات الهجرة:

لقد فشل النظام السياسي السوري في احتواء الأقليات، ومارس العنف ضدها، ومع تدهور الأوضاع الأمنية بعد عام ٢٠١١، زادت معدلات هجرة الأقليات إلى الخارج، وكان سبب الهجرة الحرب ضد تنظيم داعش وكذلك سيطرة الارهابيين على عدد كبير من المدن السورية ادى الى قتل وتهجير العديد من الاقليات وكان العدد الاكبر من المسيحيين إذ تشير الدراسات إلى انخفاض أعداد المسيحيين في سوريا بعد عام (٢٠١١)، حيث إن أعدادهم قدرت في منتصف عام ٢٠١٠ بحوالي ٢.٣ مليون مسيحياً بنسبة ١١.٢% من سكان سوريا، وانخفض هذا العدد في منتصف عام ٢٠١٨ إلى حوالي ١.٩ مليون مسيحياً بنسبة ١٠.٩% (٢٩) .

(٢٩)المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،٢٠١٥، انظر الرابط www.nhcr.orghk

٨- التدخل الخارجي:

تتميز سوريا تتميز بموقعها الجغرافي المطلّ على شرقي شاطىء البحر الأبيض المتوسط الذي يتوسّط القارّات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، ويوفر هذا الموقع نقطة قوة لوجود عدة طرق للتحركات العسكرية، وشواطئ البحر المتوسط باتجاه فلسطين، كما أن موقع سوريا الجغرافي المتوسط بين الدول العربية يعطيها الفرصة في توفير طرق المواصلات بكافة الاتجاهات، ووقوعها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط يزيد من قوتها العسكرية في مواجهة الأخطار الخارجية(٣٠).

وتستطيع سوريا من خلال موقعها الجغرافي استقبال التعزيزات بشكلٍ سريعٍ جداً، مما يساعدها في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، كما أن الحدود المشتركة لسوريا مع إسرائيل جعل الأولى عرضةً للتهديد، ولكن قصر الحدود المشتركة بين الدولتين جعل من السهولة السيطرة عليها، وخاصة من خلال المرتفعات العالية مع توفر العمق الكافي للداخل من خلال شكل الحدود من الشرق للغرب.

ويساهم وقوع سوريا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط في عمليات الإمداد والتزويد البحري، والمشاركة في عمليات بحرية تساعد الدول على الالتفاف على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وخاصة على الجانب الإسرائيلي، كما أن جميع المواصلات البرية والجوية القادمة من شبه الجزيرة العربية وبلدان الخليج العربي والأردن والعراق وإيران وتركيا تمر بسوريا أو تنتهي إلى موانئها البحرية، وتتحكم سوريا في مرور أنابيب النفط من خلالها من السعودية

---

(٣٠) هيثم الناهي ، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص .

ومن الموصل وكركوك في العراق إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط في بانياس. وجميع العوامل آنفة الذكر، قد ولدت الرغبة لدى القوى العظمى بالتدخل لاستغلال الموقع الجغرافي لسوريا، ومن أهم أدوات الاستغلال تلك مداعبة شعور الأقليات، والتدخل بحجة حمايتهم.

الخاتمة والاستنتاجات

جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر أقليات سوريا على استقرار السياسي، وذلك من خلال بيان كيفية توزيع الأقليات في سوريا، والتعرف على الإشكاليات الموضوعية والإجرائية التي تعاني منها، وتوضيح طبيعة العلاقة بين النظام السياسي السوري وبين الأقليات المتنوعة في سوريا.

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- تتميز الأقليات باختلافها عن سائر مواطني الدولة سواء في السلالة، أو في الصفات الجسدية، أو في الروابط الاجتماعية كاللغة والثقافة والدين، كما أن العضوية داخل الأقلية هي عضوية لا إرادية وغير طوعية، يرثها الفرد من أعضاء الجماعة بفعل المولد والانتماء الديني واللغوي والثقافي.
- إن مفهوم الأقلية يركّز على علاقات السيطرة والقهر بين الأغلبية والأقلية، حيث يترتب على هذا المفهوم صفة ثقافية أو اجتماعية لترتيب مكانة أو وضع خاص أقل تساوياً مقارنةً بوضع الجماعات المسيطرة على المجتمع المدني أو السياسي.
- حدّد علماء السياسة والاجتماع أنواع للأقليات، وهي الأقلية القومية، والأقلية اللغوية، والأقلية الدينية، والأقليات الوافدة.
- تتمثل أبرز مطالب الأقليات بمطالبة النظام السياسي بالاعتراف

بهويتها، (اللغة والدين والثقافة، والعادات والتقاليد)، أو الانفصال عن الدولة، أو الاستقلال الإداري من خلال اللامركزية لإدارة جزء من شؤونهم بشكلٍ مستقل، أو المطالب المتعلقة بسياسات النظام السياسي، والتي يندرج تحتها التوزيع العادل للموارد، ومخرجات عمليات التنمية، وعدالة تمثيل الأقليات في المناصب السياسية، والمشاركة في الحياة العامة، والعدالة في توزيع الوظائف العامة المدنية والعسكرية.

- إن للأقليات دوراً بارزاً في زعزعة الاستقرار السياسي، حيث إن نمط انتقال السلطة القائم على الانقلابات والتدخلات العسكرية يهمش فئات المجتمع بشكلٍ عام، والأقليات بشكلٍ خاص، كما أن انعدام المؤسساتية في مؤسسات النظام السياسي يؤدي إلى إقصاء الأقليات، والنظام السياسي العاجز عن حماية المجتمع وسيادة الدولة يساهم في زيادة الخوف لدى الأقليات وانعدام شعور الأمن لديهم في ظل انعدام التعددية السياسية داخل المجتمع، ومحدودية التغيير في المناصب السياسية ستؤدي إلى بقاء النخبة الحاكمة في السلطة ولن يتم منح الأقليات أية حقوق للمشاركة السياسية، وهذا النوع من الأنظمة السياسية يكون فاقدا لشرعيته السياسية وتكون الانتماءات فيه ضيقة ومناطقية، مما يؤجج الصراعات الداخلية وقد يزداد الأمر سوءاً وتنشب الحروب الأهلية، وتزداد معدلات الهجرة القسرية، مما يساهم في التدخل الأجنبي بدعوى حماية الأقليات.
- إن ممارسات النظام السياسي هي الأساس في تأثير الأقليات على النظام السياسي، إذ إن تلك الممارسات من شأنها أن تؤجج شعور الإقصاء والتهميش لدى الأقليات والتحرك لزعزعة الاستقرار

السياسي، أو يقوم النظام السياسي باحتواء الأقليات ودمجها ضمن بودقة المواطنة والوحدة الوطنية.

- يمكن التعرف على أثر الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة من خلال تهديد الأقليات للنظام السياسي للمطالبة بحقوقهم، وفتح باب التدخلات الخارجية، وتهديد وحدة الدولة، وتوتر علاقاتها مع دول الجوار، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اندلاع الحروب الأهلية، والخسائر في الموارد البشرية والطبيعية.
- بمجرد أن ضعفت السلطة المركزية في سوريا متأثرةً بأحداث الربيع العربي، حتى تأججت أوضاع الأقليات، فمنها من مارس عمليات انتقامية ضد أفراد الدولة بسبب الكره الدفين المتمركز في الذاكرة والناتج عن عمليات التنشئة السلبية، ومنها من طالب بالانفصال عن الدولة، ومنها من مارس نفس الانتهاكات التي مورست بحق أفرادها ضد أقليات أكثر ضعفاً، ومنها من أسّس ميليشيات عسكرية خاصة.
- لقد فشلت سوريا في إدارة التنوع داخلها، ونظرت إلى الأقليات بعين الريبة، وتبادلت الأقليات مشاعر الخوف من اضطهاد النظام السياسي لها، حيث إن قيام النظام السوري على أساس الانقلابات العسكرية، قد منع من الامتثال إلى تداول السلطة بشكلٍ سلمي، كما أنه قد حرم من تمثيل مختلف القوى السياسية والاجتماعية المكونة للمجتمع من الوصول إلى مراكز القرار السياسي.
- نتيجةً للممارسات السلبية ضد الأقليات وعدم دمجهم في بودقة المواطنة في سوريا، قامت كل أقلية بالاكتفاء على نفسها والاحتماء بقوميتها أو طائفتها أو دينها، مما ساهم في تعميق الشرخ الاجتماعي،

وزاد من معدلات العنف السياسي على أساس طائفي.

التوصيات:

في ظل النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

١. منح الأقليات مجالاً أوسع من الحرية للتعبير عن الرأي؛ تجنباً لحالة التهميش والإقصاء.
٢. إنشاء صندوق وطني لضحايا العنف من الأقليات، وتكفل الدولة بهم حتى لا يتم استغلالهم من قوى خارجية.
٣. بناء استراتيجية إعلامية وفكرية تهدف إلى تعزيز الوعي الثقافي المشترك، وترسيخ مبادئ الحوار الديمقراطي واحترام الرأي الآخر، واحترام ثقافة الجماعات الأخرى، وبث أسس التعايش السلمي، ونبذ كل النعرات الطائفية.
٤. الضغط الدولي على النظام السوري لأخذ ضمانات تتعلق بالالتزام أمام المجتمع الدولي بالتعددية وحماية الأقليات.
٥. إنشاء هيئة خاصة تابعة للأمم المتحدة لتقييم أداء الدول ذات الأقليات المتنوعة، وإقرار عقوبات رادعة للدول التي لا تلتزم بحماية الأقليات التي تقطن في إقليمها.
٦. إحداث اندماج سياسي واجتماعي وثقافي وإثني في المنطقة العربية التي تعاني من أزمة هوية قومية.
٧. البدء بالإصلاح السياسي، وإنشاء مؤسسات قوية تصون المبادئ الديمقراطية الأساسية، وترسيخ مفهوم المواطنة القانونية، والالتزام بالتعددية السياسية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، ومأسسة عمل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وبلورة هوية وطنية جامعة قادرة على استيعاب جميع الولاءات الفرعية.